

23 April 2014
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠١٤

البيان الوزاري المشترك الصادر في الاجتماع الوزاري الثامن
لمبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار الذي عقد في هيروشيما، اليابان،
في ١١ و ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤

ورقة عمل مقدمة من أعضاء مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار (أستراليا،
وألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، وبولندا، وتركيا، وشيلي، والفلبين، وكندا،
والمكسيك، ونيجيريا، وهولندا، واليابان)

تشرف الدول الأعضاء في مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار (أستراليا وألمانيا
والإمارات العربية المتحدة وبولندا وتركيا وشيلي والفلبين وكندا والمكسيك ونيجيريا
وهولندا واليابان) بتقديم البيان الوزاري المشترك الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري الثامن
لمبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار الذي عقد في هيروشيما، اليابان، في ١١ و ١٢
نيسان/أبريل ٢٠١٤.



الرجاء إعادة استعمال الورق

010514 290414 14-30704 (A)



الاجتماع الوزاري الثامن لبلدان مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار: البيان الوزاري المشترك

هيروشيما، اليابان (١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤)

١ - نحن، وزراء خارجية الدول الأعضاء في مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار (أستراليا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وبولندا وتركيا وشيلي والفلبين وكندا ونيجيريا والمكسيك وهولندا واليابان) المجتمعون هنا في هيروشيما التي أقيمت عليها قنبلة ذرية للمرة الأولى في تاريخ البشرية وناءت مباشرة بالعواقب الإنسانية الكارثية التي ترتبت على إلقاء قنبلة ذرية عليها والتي ما زالت شواهدا ماثلة حتى الوقت الحالي؛ ولقد تركت الشهادات التي أدلى بها الناجون من القنبلة الذرية أثرا عميقا في نفوسنا وزادتنا التزاما بتحقيق الهدف المتمثل في كفالة خلو العالم من الأسلحة النووية. ومن هذا المنطلق، ندعو القادة السياسيين في العالم إلى أن يقوموا بزيارة هيروشيما وناغازاكي باليابان ليلمسوا أيضا بأنفسهم آثار ذلك القصف.

٢ - ونحن ملتزمون بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها الأساس الذي لا غنى عنه لتحقيق نزع السلاح النووي، وحجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار النووي، والأساس لتطوير استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. ونشدد على أهمية انضمام الجميع إلى المعاهدة، وندعو كافة الدول غير الأطراف في المعاهدة إلى الانضمام إليها فوراً بوصفها من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

٣ - ونؤكد من جديد التزامنا وغرضنا المشترك المعلن في بياننا الوزاري الأول الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، والمتمثل في المضي قدماً في تنفيذ ما ورد في الوثيقة الختامية الصادرة بتوافق الآراء عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والعمل معاً على إحراز تقدم في برنامجي نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين بوصفهما عمليتين تعزز إحداهما الأخرى. ونؤكد من جديد التزامنا بالإسهام بنشاط في عملية استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، بما في ذلك الدورة الثالثة القادمة للجنة التحضيرية، وذلك بطرق من بينها تقديم ورقات عمل من أجل تشجيع مناقشة المواضيع التالية وتعزيز فهمها: نزع السلاح النووي في حقبة ما بعد توقيع المعاهدة المتعلقة بزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (معاهدة ستارت الجديدة) بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي وزيادة الشفافية في مجال نزع السلاح النووي وإلغاء حالة التأهب والأمن النووي وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٤ - ومع اقتراب موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ ، فإننا نحث جميع الدول الأطراف على التقيد التام بالواجبات والالتزامات ولا سيما التقيد بالتنفيذ الكامل والفوري لجميع الإجراءات المنصوص عليها في خطة عمل عام ٢٠١٠. فالمبادرة من جانبها تكرر وسوف تواصل تكريس، الاهتمام للعناصر التي سيجري تناولها في سياق وثيقة ختامية تصدر بتوافق الآراء عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. وفي رأينا، ينبغي للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ استعراض تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠، مع التطلع إلى دورة الاستعراض المقبلة في عام ٢٠٢٠، والسعي إلى تعزيز ركائز المعاهدة الثلاث كلها أي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي واستخدام الطاقة النووية لأغراض السلمية. ويمكن، بوصفنا مجموعة متنوعة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تنتمي إلى مناطق عدة، أن نضطلع بدور بناء واستباقي في التقريب بين المواقف المختلفة للمساعدة في التوصل إلى نتيجة ناجحة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، مع إحراز تقدم على مستوى ركائز المعاهدة جميعها.

٥ - ونكرر أن الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو إزالتها على نحو كامل. وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة القيام على نحو منهجي ومستمر بالحد من جميع أنواع الأسلحة النووية، بما في ذلك الأسلحة النووية غير الاستراتيجية وغير المنشورة، من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، بطريقة عملية وبتدرج بهدف إزالتها تماما.

٦ - ونشير إلى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية قد تعهدت بشكل قاطع في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية. بما يخلق عملية تؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية. وفي المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، أكدت الدول الحائزة للأسلحة النووية مجددا على التزامها بتحقيق الإزالة الكاملة لترساناتها النووية بشكل قاطع بحيث يفضي ذلك إلى نزع السلاح النووي. بموجب المادة السادسة من المعاهدة، والتزمت تلك الدول بتسريع وتيرة التقدم المحرز في اتخاذ خطوات تفضي إلى نزع السلاح النووي.

٧ - وفي هذا الصدد، نرحب بتدابير نزع السلاح الثنائية التي اتخذها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية من قبيل التدابير الواردة في معاهدة ستارت الجديدة، ونشجعها على مواصلة المناقشات المتعلقة بتدابير متابعة معاهدة ستارت الجديدة حتى إجراء تخفيضات أكبر في ترسانتيهما النوويتين من أجل تحقيق الهدف المتمثل في إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. ولقد شعرنا بالتشجيع إزاء المقترحات التي طرحها رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما في الخطاب الذي ألقاه في برلين في حزيران/يونيه ٢٠١٣، والذي أبدى فيه عزم

الولايات المتحدة على التماس المزيد من التخفيضات عن طريق التفاوض مع الاتحاد الروسي، وتجاوز المواقف التي كانت سائدة إبان الحرب الباردة فيما يخص الأسلحة النووية. ونتوقع أن تفضي المقترحات إلى إحراز تقدم في المفاوضات بشأن إجراء تخفيضات شاملة في الأسلحة النووية بجميع أنواعها.

٨ - ومع الاعتراف بالأثر الإيجابي للتخفيضات الأحادية والثنائية، نعتقد أنها لا تحل محل المفاوضات المتعددة الأطراف من أجل الإزالة التامة لجميع أنواع الأسلحة النووية.

٩ - ونشعر بقلق بالغ إزاء التقارير الواردة عن تراكم الترسانات النووية، وتجاه النية الواضحة للمجتمع الدولي في تحقيق الهدف المتمثل في إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. ونحث الدول غير المشاركة بعد في الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي على تخفيض ترساناتها بهدف إزالتها تماما.

١٠ - وتتسم أيضا مسألة زيادة شفافية المعلومات المتعلقة بالقوات النووية بأهمية بالغة بالنسبة إلى مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار. فبدون الشفافية، لا يمكن التحقق من نزع السلاح النووي ولا تكتمل ثقة الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أن تدابير نزع السلاح النووي قد تحققت على نحو لا رجعة فيه. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على استخدام نموذج موحد للإبلاغ متفق عليه بما يفرض بالتزاماتها للجنة التحضيرية في دورتها الثالثة المقبلة عن أنشطتها في مجال نزع السلاح. ونحث تلك الدول على القيام استنادا إلى هذا الجهد بتقديم المزيد من التقارير الموضوعية المفيدة والمناسبة من حيث التوقيت في اجتماعات المعاهدة مستقبلا تتناول ما تضطلع به من أنشطة نزع السلاح النووي من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة.

١١ - وينبغي أن تقترن التخفيضات الكميّة بخطوات نحو الحد من دور الأسلحة النووية وأهميتها في الاستراتيجيات الأمنية والنظريات العسكرية. فهذه الخطوات تعدّ مساهمات مهمة نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي بالكامل، وسيعزز بعضها بعضا مع إجراء تخفيضات كميّة إضافية. وبينما نقر بالخطوات التي اتخذت في هذا الصدد، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على زيادة تخفيض دور الأسلحة النووية ونحث البلدان الأخرى التي لم تفعل ذلك بعد على أن تبدأ بتقليص دور الأسلحة النووية في استراتيجياتها الأمنية وعقائدها العسكرية.

١٢ - ويعد إنهاء حالة تآهب القوات النووية مهما أيضا ليس فقط بوصف ذلك خطوة صوب كفالة خلو العالم من الأسلحة النووية، بل وأيضا لتجنب مخاطر إطلاق الأسلحة النووية في عملية غير مأذون بها أو في حادث عرضي. بما ينطوي عليه ذلك من عواقب إنسانية كارثية والحد من تلك المخاطر. ونحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على

اتخاذ خطوات ملموسة وهادفة، سواء من جانب أحادي أو ثنائي أو إقليمي، من أجل تنفيذ الإجراءات ٥ (هـ) و ٥ (و) في خطة العمل لعام ٢٠١٠، التي تشدد، في جملة أمور، على الحد من خطر الاستعمال العرضي للأسلحة النووية.

١٣ - ونشعر بقلق وإحباط بالغين إزاء استمرار حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح. ونأسف لأن المؤتمر لم يف بولايته بوصفه المنتدى الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح في المجتمع الدولي منذ أكثر من ١٨ عاما. ولقد حان الوقت كيما تتخذ الدول الأعضاء في المؤتمر خطوات جريئة من أجل الوفاء بولاية المؤتمر واستئناف المفاوضات.

١٤ - وكخطوة أساسية لكفالة خلو العالم من الأسلحة النووية لا يزال الشروع فورا في إجراء مفاوضات بشأن وضع معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف يمكن التحقق منها بفعالية على الصعيد العالمي تحظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى بما يخدم أغراض كل من نزع السلاح وعدم الانتشار، أمرا ذا أولوية. ونرحب بالعمل الذي يقوم به فريق الخبراء الحكوميين، الذي أنهى، في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ في جنيف، دورته الأولى بشأن هذه المسألة، ونتطلع إليه. ونحث المؤتمر على بدء مفاوضات بشأن هذه المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وريثما تحتتم تلك المفاوضات، يتعين على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى أن تعلن وتنفذ الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية.

١٥ - وتعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إحدى الركائز الضرورية لنزع السلاح النووي. ونرحب بالتصديقات الأخيرة على المعاهدة من جانب بروني دار السلام، وتشاد، والعراق، وغينيا - بيساو، ونيوي، وبذلك بلغ مجموع عدد التصديقات ١٦٢ تصديقا. ورغم أن المعاهدة لم تدخل حتى الآن حيز النفاذ، بعد مرور ١٨ عاما على فتح باب توقيع الدول عليها، فإننا نؤمن بأن حظر التجارب النووية على النحو المتوخى في المعاهدة قد أصبح معيارا دوليا فعليا. ومع ذلك، لا تزال مثل هذه القاعدة هشة بدون الأثر الملزم قانونا المتمثل في دخول المعاهدة حيز النفاذ. ولذا فإننا نحث الدول المتبقية التي يلزم توقيعها أو تصديقها على المعاهدة لتدخل حيز النفاذ على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

١٦ - ونلتزم بتعزيز فعالية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكفاءته. ونعتبر أن اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة، والبروتوكول الإضافي، يشكل المعيار الدولي للتحقق، ونطلب إلى جميع الدول التي لم تصدق بعد على بروتوكول إضافي ولم تنفذه، القيام بذلك دون إبطاء. ونحن على استعداد لتبادل ما لدينا من خبرات وأفضل الممارسات وكذلك المساعدة القانونية والعملية، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٧ - وعلاوة على ذلك، فإننا نؤكد على الدور الحاسم للرقابة على الصادرات من أجل دعم الوفاء بالتزامات عدم انتشار الأسلحة النووية. ونشجع جميع الدول على وضع ضوابط وطنية فعالة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونشجع جميع الدول على وضع ضوابط وطنية فعالة على صادراتها من السلع والمعدات والتكنولوجيا النووية والمزدوجة الاستعمال ذات الصلة بالأسلحة النووية، وتطوير تلك الضوابط ومواصلة تنفيذها. ونحن على استعداد لتبادل خبراتنا الفردية في مجال مراقبة الصادرات مع الدول الأخرى.

١٨ - وإذا نسلم بالتهديد الخطير الذي يمثله الإرهاب النووي، فإننا نؤكد من جديد التزامنا بالعمل معا من أجل تعزيز الأمن النووي، بما في ذلك التنفيذ الكامل للمتطلبات الدولية ذات الصلة. ونرحب ببيان لاهاي الذي اعتمد في قمة الأمن النووي الثالثة المنعقدة في هولندا، من ٢٤ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٤. ويدعم أعضاء مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار أهداف قمة الأمن النووي دعما كاملا من أجل تعزيز الأمن النووي والحد من خطر الإرهاب النووي. كما نؤكد من جديد على المسؤولية الأساسية والدور المركزي اللذين تضطلع بهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هيكل الأمن النووي على الصعيد الدولي.

١٩ - وندين بشدة البرامج النووية والمتصلة بالقذائف التسيارية التي تضطلع بها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مما يقوض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام عدم الانتشار على الصعيد العالمي ويشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار الإقليميين والعالميين. وندين عمليات إطلاق القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤ (بالتوقيت المحلي)، في أعقاب عمليات الإطلاق التي تمت في ٣ آذار/مارس ٢٠١٤، ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء ذلك. وتشكل عمليات الإطلاق هذه انتهاكات واضحة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحث بشدة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على الامتثال لالتزاماتها بموجب البيان المشترك للمحادثات السادسة الأطراف لعام ٢٠٠٥ والالتزامات المنوطة بها بموجب جميع قرارات مجلس الأمن التابع ذات الصلة وعلى التخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة والعودة إلى الامتثال لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإننا نحث جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على الامتناع عن اتخاذ المزيد من الإجراءات الاستفزازية، بما في ذلك إطلاق القذائف التسيارية، أو إجراء تجارب نووية أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية، في جملة أمور. ونأسف أيضا لإعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الشمالية وجهودها لتعديل واستئناف المرافق النووية في يونغبيون، ونحث كوريا الشمالية على وقف جميع الأنشطة النووية على الفور.

٢٠ - ونرحب ببدء تنفيذ الخطوات الأولى في إطار خطة العمل المشتركة المتفق عليها مع جمهورية إيران الإسلامية، ونأمل أن تفضي المفاوضات التي تجريها حكومات الاتحاد الروسي وألمانيا وجمهورية الصين الشعبية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية (مجموعة الثلاثي الأوروبي +٣) مع جمهورية إيران الإسلامية إلى حل نهائي وشامل للمسألة النووية المتصلة بجمهورية إيران الإسلامية. ونحث، على وجه الخصوص، جمهورية إيران الإسلامية على أن تنفذ على وجه السرعة وبشكل مطرد تدابير، من قبيل التصديق على البروتوكول الإضافي وتنفيذه وتبديد الشواغل الدولية المتعلقة بالأنشطة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نحث إيران على الوفاء بمقتضيات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومقررات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا السياق، نرحب بإطار التعاون والخطوات التي تم تنفيذها حتى الآن، ونؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها حكومات مجموعة الثلاثي الأوروبي +٣ وجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وندعم، على وجه الخصوص، الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتبديد الشواغل الدولية وحل جميع المسائل التي لم يبت فيها المتعلقة بالأنشطة النووية الإيرانية بما في ذلك الأبعاد العسكرية المحتملة، ونحترم في الوقت نفسه حق إيران في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بما يتفق مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزامات الأخرى المنوطة بها في هذا الشأن. ونطلب إلى جمهورية إيران الإسلامية أن تتعاون تعاوننا كاملا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد.

٢١ - وتتابع مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار، بوصفها مجموعة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تلتزم بتحقيق نزع السلاح النووي ومنع انتشاره، ببالغ القلق الحالة في أوكرانيا، التي كانت موضوع مناقشات مكثفة جرت فيما بيننا وكذلك في الجمعية. وتتشدد المبادرة مراعاة الالتزامات والتعهدات الدولية، بما في ذلك مذكرة الضمانات الأمنية لعام ١٩٩٤ المتصلة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (مذكرة بودابست).

٢٢ - ونؤكد على أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة ذات العلاقة يشكل خطوة مهمة نحو تعزيز عملية عدم انتشار الأسلحة النووية ونزعها. ولذلك، فإننا ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الاعتراف بقيمة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، من قبيل المناطق التي أنشأتها معاهدات بليندايا، وراروتونغا، وسيميبيالاتينسك، وبانكوك، عن طريق كفالة التصديق على البروتوكولات ذات الصلة دون تحفظات تتعارض مع موضوع هذه المعاهدات ومقاصدها.

٢٣ - ونأسف لأن المؤتمر المعني بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، مما يعد جزءاً أساسياً لا يتجزأ عن النتائج النهائية للمؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، لم ينعقد حتى الآن. ونرحب بالمشاورات الجارية بين الأطراف ذات الصلة لمعالجة المسائل العالقة، وندعو إلى أن يجري في أقرب وقت ممكن عقد مؤتمر ناجح تشارك فيه جميع دول المنطقة على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية. ونحن نؤيد المسير في جهوده الرامية إلى تحقيق هذه النتيجة، وندعو دول المنطقة إلى المشاركة بروح من التعاون بما يفرضي إلى عقد مؤتمر شامل وموضوعي يركز على الأهداف، واتخاذ خطوات لمتابعة المؤتمر.

٢٤ - وتأتي الشهادات التي أدلى بها الناجون بمثابة تذكرة لنا جميعاً بالسبب في وجوب عدم خوض حرب نووية مطلقاً. ولقد حفز الأثر المدمر الذي تحدثه الأسلحة النووية تطلعات الجنس البشري إلى تحقيق وتعزيز الهدف المتمثل في كفالة خلو العالم من الأسلحة النووية، الأمر الذي يتجلى في القرار الأول الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٦. وقد أدرجت العواقب الإنسانية المترتبة على الأسلحة النووية في العديد من الصكوك التي جرى التفاوض بشأنها على نحو متعدد الأطراف، ومن بينها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة تلاتيلولكو والوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح.

٢٥ - ونحث جميع الدول على أن تكرر تأكيد قلقها العميق إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وبالنظر إلى هذه العواقب، فمن مصلحة جميع الدول أن يمتد إلى الأبد سجل عدم استعمال الأسلحة النووية الذي استمر منذ ما يقرب من ٦٩ سنة.

٢٦ - والواقع أننا ننطلق في كل ما نضطلع به من أعمال لضمان نجاح جهودنا الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية وتحقيق نزع السلاح النووي من الأثر الإنساني الكارثي الذي تحدثه الأسلحة المذكورة سعياً منا إلى إشاعة الأمان بقدر أكبر في العالم، ولا سيما من خلال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي أن يكون النقاش الجاري بشأن الآثار الإنسانية المترتبة على الأسلحة النووية شاملاً وعالمياً وكذلك حفازاً على العمل الموحد على الصعيد العالمي نحو هدف كفالة خلو العالم من الأسلحة النووية. ولهذا الغرض، نشجع جميع الدول على المساهمة بصورة فعالة وبناءة في جميع المنتديات من أجل مواصلة اتخاذ تدابير عملية وفعالة من شأنها تعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على الصعيد الدولي على أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتصدي في الوقت نفسه لمختلف الأخطار النووية.

٢٧ - ونشدد على أهمية نشر الوعي بالآثار الإنسانية المترتبة على الأسلحة النووية عبر الحدود والأجيال من أجل زيادة الزخم اللازم للعمل على كفالة خلو العالم من الأسلحة النووية. وقد تم توجيه رسائل إلى العالم بشأن العواقب المترتبة على الأسلحة النووية من خلال التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وترجمة شهادات الناجين إلى لغات متعددة. وينبغي أن تتواصل هذه المساعي. وتتسم بالأهمية الجهود الرامية إلى زيادة تعميق فهمنا للعواقب الإنسانية المترتبة على الأسلحة النووية على أساس الدراسات العلمية القائمة على الحقائق. ونرحب بكل هذه الجهود التي بذلت مؤخرا، بما في ذلك المؤتمران المتعلقان بالآثار الإنسانية المترتبة على الأسلحة النووية في أوصلو في آذار/مارس ٢٠١٣ وفي نايريت في شباط/فبراير ٢٠١٤. وفي هذا الصدد، نخطط علما بالعرض المقدم من حكومة النمسا، وتتطلع إلى إجراء المزيد من المناقشات بشأن خططها للمؤتمر القادم المقرر عقده بشأن هذه المسألة في فيينا في وقت لاحق من عام ٢٠١٤.

٢٨ - ونقر بالدور الهام للمجتمع المدني، وبالتالي، بأهمية التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد أتاحت لنا فرصة طيبة، على هامش الاجتماع الوزاري الذي عقد في هيروشينا، للعمل مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والطلاب من الدول الأعضاء في مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام. وسوف نواصل العمل مع المجتمع المدني سعيا إلى تحقيق أهدافنا المشتركة.

٢٩ - وندعو جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى المشاركة في اللجنة التحضيرية الثالثة للمعاهدة بروح من التعاون وحسن النية، بما يحافظ على الجو البناء الذي خُلِق في دورات اللجان التحضيرية السابقة، وإلى المضي قدما انطلاقا من هذه الروح إلى المؤتمر الاستعراضي المقرر عقده في عام ٢٠١٥. ومن مسؤولية جميع الدول الأطراف أن تفي بالتزاماتها وتعهداتها بموجب نظام المعاهدة وأن تعمل على دعم وتعزيز ذلك النظام، بعدة سبل منها تحقيق نتيجة ناجحة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.